المرصد
عين على الأحداث
نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية
العدد: 162
29 صفحة
الخميس 15 أبريل 2021

سجلات الاعتقال التعسفي في ليبيا

الاعتقال التعسفي وتغوّل الميليشيات

الحر: ليبيا تشهد طيفا متعددا من انتهاك حقوق الانسان

الاشراف: شريف الزيتوني - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

الاعتقال التعسفي في ليبيا..

الصورة القاتمة في سنوات الفوضى

مجلة «المرصد»

منذ العام 2011، لا يكاد تقرير أممي يخلو من حديث عن الاعتقال التعسفي في ليبيا. البلد الذي دخل في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وانتشار السلاح، كان ساحة للخارجين عن القانون ومن مستغلي الفراغ الأمني، ليمارسوا أبشع الجرائم بحق المدنيين. ويجعلوا البلاد ساحة للمليشيات التي لا تعترف بأي نظام وتمارس كل أنواع الترهيب وعلى رأسها الاختطافات والاعتقال خارج القانون إما بهدف تحقيق مكاسب مالية، أو للابتزاز السياسي، دون أخذ للاعتبار الأعراف والقيم الإنسانية التي ترفض مثل هذه الممارسات لما لها وقع نفسي كبير على ضحاياها.

خلال كل السنوات الماضية، كانت التقارير الدولية تشير إلى وجود الآلاف من المدنيين في سجون ومعتقلات غير قانونية، في ليبيا، تشرف عليها عادة مجموعات مسلحة تتمتع بنفوذ في المناطق التي تتواجد فيها، وخاصة في مدن غرب البلاد. والضحايا في هذه الحالات ليسوا من الليبيين فقط، بل تشمل حتى الأجانب سواء القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء الباحثين عن أمل في التوجه نحو أوروبا ليجدوا أنفسهم في معتقلات تغيب فيها كل مظاهر الإنسانية، سواء من أجانب آخرين يشتغلون في ليبيا، لكنهم يقعون ضحية أيضا لمسلحين لا يعترفون بالقانون ولا بالقيم الإنسانية.

الحديث عن الاعتقال التعسفي في ليبيا بدأ منذ الأشهر الأولى لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي. تقارير مختلفة كانت تشير إلى مداهمات واختطافات لعناصر كانت مقربة من النظام وبطرق أشبه بالانتقام التي تصل حد القتل دون أي محاكمة. ورغم التحذيرات من تلك التجاوزات إلا أن ذلك تواصل، حتى بين من كانوا مشاركين في إسقاط النظام بدعم من الناتو. وتزايدت الحالات مع صعود التنظيمات المتطرفة التي اختارت أن تصفي حسابها مع الجميع دون استثناءات الأمر الذي فتح البلاد على مرحلة صعبة كان لانتشار السلاح والتدخلات الإقليمية الدور الأساسي في تعميقها.

> منذ العام 2011، لا يكاد تقرير أممي يخلو من حديث عن الاعتقال التعسفي في ليبيا. البلد الذي دخل في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وانتشار السلاح، كان ساحة للخارجين عن القانون ومن مستغلي الفراغ الأمني، ليمارسوا أبشع الجرائم بحق المدنيين، ويجعلوا البلاد ساحة للمليشيات التي لا تعترف بأي نظام.

تواصلت حالات الاحتجاز خلال السنوات اللاحقة، وكانت التقارير الدولية تصدر تباعا عن مئات المعتقلات، حيث جهزت المجموعات المسلحة مراكز احتجاز خاصة بها، كانت تستعملها في صراعها مع خصومها، دون وجود أي رادع يمنع تلك الممارسات رغم خطورتها على الأوضاع الاجتماعية والأمنية والسياسية.

وفي تقرير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة سنة 2018، تمت الإشارة إلى إشكالية الاعتقال

التعسفي في ليبيا، حيث أشارت إلى وجود حوالي 6500 معتقل، في السجون التابعة لحكومة الوفاق، بالإضافة إلى وجود آلاف آخرين في معتقلات خاضعة لسيطرة مليشيات مسلحة، وأغلبهم معتقلون لأسباب سياسية أو بهدف المساومة والابتزاز المالي وهي الأسباب التي تنبه إلى خطورتها كل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية.

في العام 2018 أيضا أطلقت منظمة «أطباء بلا حدود» نداء إلى كل الفاعلين داخليا، لأجل إيقاف الاعتقال التعسفي في ليبيا. وأشارت المنظمة إلى أن عمليات الاعتقال كانت للاّجئين والمدنيين الذين يتم اعتراضهم في البحر المتوسط وإعادتهم إلى البلاد، حيث بلغ عددهم 10 آلاف شخص بناء على إحصائيات منظمات تابعة للأمم المتحدة، وتم نقلهم إلى مراكز احتجاز غير مراقبة وتفتقد للشروط الصحية.

وورد في نداء «أطباء بلا حدود» أنه من غير المقبول «نقل الأشخاص الذين لم يمضِ وقت طويل على معاناتهم من حياةَ مؤلمة وأوشكوا على الموت في البحر إلى نظام احتجاز تعسفي مؤذ وقائم على الاستغلال. لقد عانى الكثيرون بالفعل من مستويات خطيرة من العنف والاستغلال في ليبيا وأثناء الرحلات المروعة من بلدانهم الأصلية. وهنالك ضحايا للعنف الجنسي والاتجار والتعذيب وسوء المعاملة. ومن بين الفئات الضعيفة أطفال (في بعض الأحيان من دون أحد

** خلال كل السنوات الماضية، كانت التقارير الدولية تشير إلى وجود الآلاف من المدنيين في سجون ومعتقلات غير قانونية، في ليبيا، تشرف عليها عادة مجموعات مسلحة تتمتع بنفوذ في المناطق التي تتواجد فيها، وخاصة في مدن غرب البلاد.

** تواصلت حالات الاحتجاز خلال السنوات اللاحقة، وكانت التقارير الدولية تصدر تباعا عن مئات المعتقلات، حيث جهزت المجموعات المسلحة مراكز احتجاز خاصة بها، كانت تستعملها في صراعها مع خصومها، دون وجود أي رادع يمنع تلك الممارسات رغم خطورتها على الأوضاع الاجتماعية والأمنية والسياسية.

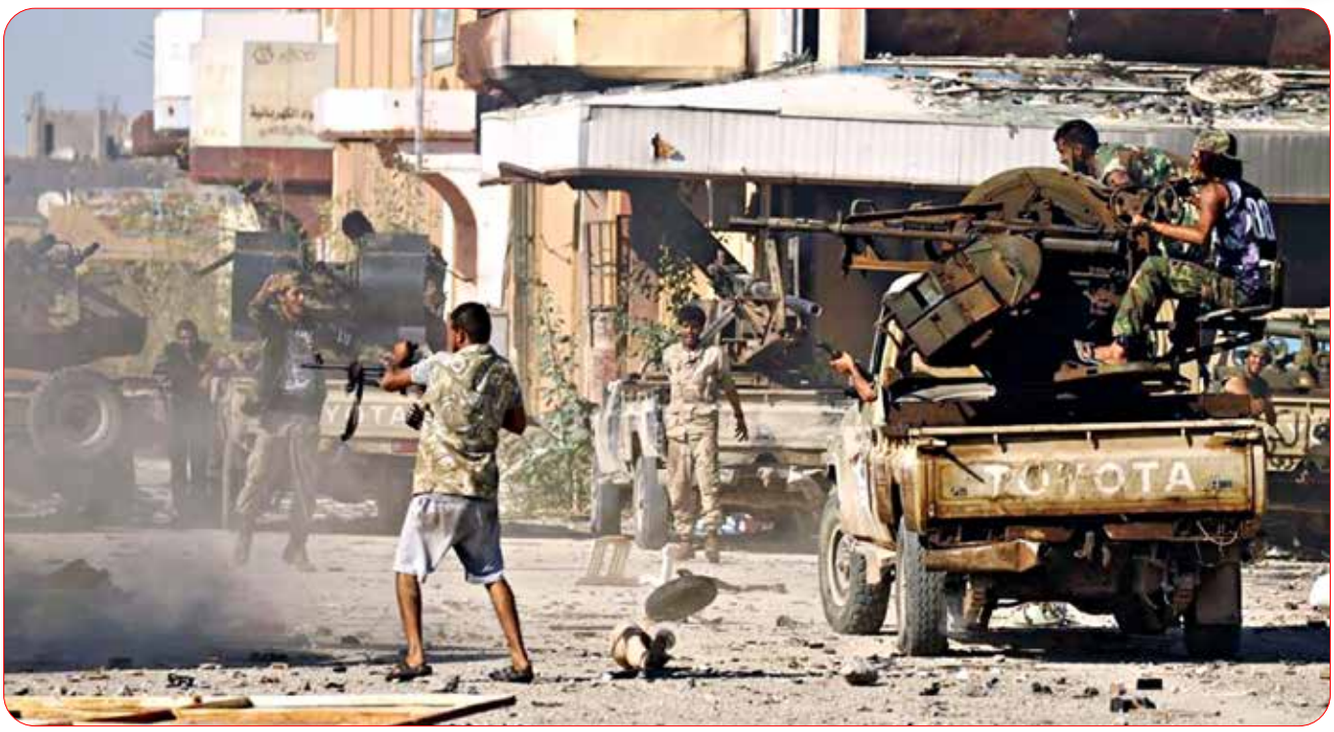

الوالدين أو وصي)، أو نساء حوامل أو مرضعات، أو كبار السن، أو أشخاص من ذوي الإعاقات العقلية، أو أشخاص يعانون من ظروف صحية خطيرة».

وأضافت المنظمة أن مرتكبي الجرائم لا ينضبطون للقانون وليس هناك إجراءات قانونية رادعة لثنيهم على تلك التجاوزات، والمعتقلون ليس لهم أي اتصال بالعالم الخارجي، وليس هناك أي وسيلة للدفاع عن أنفسهم، والسلطات الرسمية تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن ذلك، باعتبار أن تلك المعتقلات تكون تحت سلطتها أو تحت سطوة مليشيات في المناطق التي تسيطر عليها. والسلطات الرسمية القصد بها حكومة الوفاق التي تقع أغلب مراكز الاحتجاز في المناطق التي تعتبر تحت سيطرتها.

وفي تقريرها للعام 2019، أصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بيانا، «أشارت فيه إلى زيادة التقارير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، في كل انحاء ليبيا، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والاحتجاز والقيود المفروضة على حرية التنقل والتعبير، وكذلك الحق في التجمع السلمي والاحتجاج» وذكر التقرير أن الاعتقالات تتم في مدن مختلفة وتشمل المدنيين الذين يعبرون عن أرائهم أو الذين لا يتدخلون في الشأن السياسي. كما أشار إلى وقوع حالات وفاة بسبب تلك التجاوزات.

وعلى الرغم من تراجع حالات الاعتقال التعسفي في ليبيا، خاصة بعد اتفاق وقف إطلاق النار والبدء في تبادل المعتقلين في الأشهر الأخيرة، إلا أن الحكومة الجديدة مازالت أمام عمل كبير في هذا الجانب باعتبار أن العمل عليه لا يخص ما هو سياسي أو أمني فقط، بل أيضا يشمل جوانب اجتماعية معالجتها ليست بالسهولة التي يعتقدها الكثيرون.

على الرغم من تراجع حالات الاعتقال التعسفي في ليبيا، خاصة بعد اتفاق وقف إطلاق النار والبدء في تبادل المعتقلين في الأشهر الأخيرة، إلا أن الحكومة الجديدة مازالت أمام عمل كبير في هذا الجانب باعتبار أن العمل عليه لا يخص ما هو سياسي أو أمني فقط، بل أيضا يشمل جوانب اجتماعية معالجتها ليست بالسهولة التي يعتقدها الكثيرون.

سجون خارج القانون..

سجلات الاعتقال التعسفي في ليبيا

شريف الزيتوني

يعتبر التعذيب والاحتجاز والاستغلال والاغتصاب من بين الفظائع التي انتشرت في ليبيا بشكل يومي منذ العام 2011 بسبب غياب مظاهر الدولة وإنفاذ القانون. ورغم التحولات التي عاشتها البلاد سواء بإجراء انتخابات كانت بلا نجاعة سواء عبر الاتفاقات الدولية، لكن بقيت مظاهر الاعتقال التعسفي والاحتجاز سائدة دون أن يكون لمرتكبيها أي رادع في ظل ضعف المؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية، الأمر الذي جعل المنظمات الإنسانية الدولية تطلق نداءات استغاثة لإيقاف هذه الجرائم المدانة في كل الأعراف والقوانين.

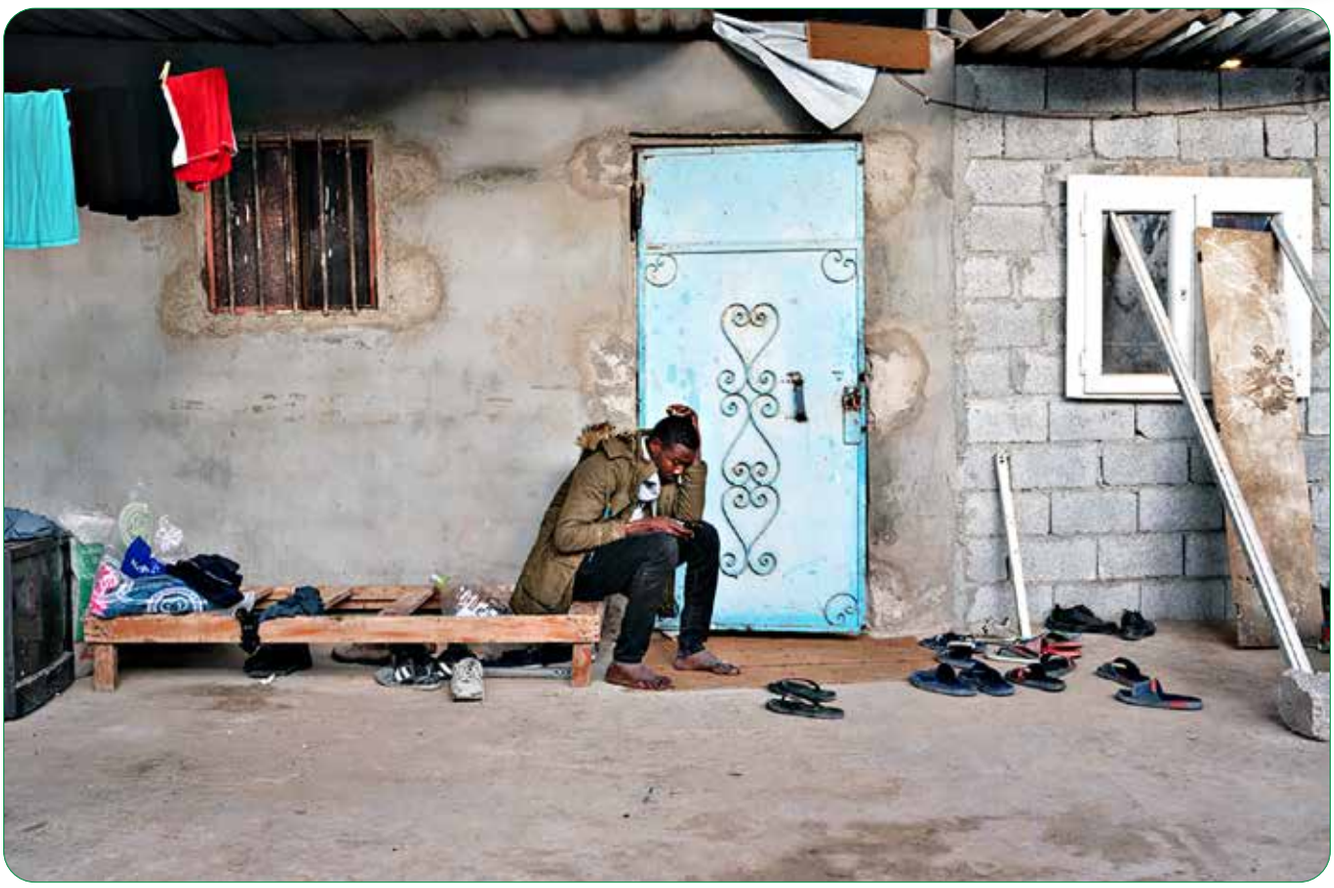

في قضية الاعتقالات التعسفية هناك إشكال إنساني قبل أن يكون أي شئ آخر. ليس هناك ما هو أقسى على الإنسان أكثر من أن يجد نفسه مظلوما وسط سجون لا تخضع لأي شروط إنسانية ولا تنضبط للقانون. وفي كل المجتمعات التي تعيش حروبا طويلة، من أكثر التجاوزات التي تحصل فيها هي الاختطاف والاحتجاز خارج القانون، وليبيا ليست بعيدة عن هذا الإطار باعتبارها تعيش منذ أكثر من عشر سنوات على وقع صراعات سياسية، تداعياتها كانت كبيرة على الجوانب الإنسانية، ومن مظاهرها الاعتقال التعسفي الذي خلف جروحا كبيرة في المجتمع الليبي وحتى خارجه باعتباره طار الجميع حتى الأجانب، في ظل غياب مظاهر الدولة وانهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية التي أصبحت خاضعة في أغلبها لخيارات مجموعات متنفذة لا يعني لها النظام أو القوانين الشئ الكبير.

خلال العشرية الأخيرة عرفت ليبيا ظروفا أمنية صعبة. عملية إسقاط النظام في 2011 كانت بطريقة غير محسوبة وضمن خيارات دولية وإقليمية تهدف إلى الوصول بالبلاد إلى ما هي عليه اليوم، وهذا نتيجته الطبيعية هي الانفلات وانتشار السلاح والمليشيات وسيطرة اللاقانون والتي كان الاعتقال السياسي والاحتجاز خارج الأطر الشرعية أهم صوره، وما التقارير الدولية التي تنشر سنويا عن تلك الظاهرة إلا دليلا عن حالة الفوضى التي عاشتها ليبيا وبلغت بها مستويات حتى لا إنسانية.

وإذا تم خلال السنتين الأوليين اللتين

> يعتبر التعذيب والاحتجاز والاستغلال والاغتصاب من بين الفظائع التي انتشرت في ليبيا بشكل يومي منذ العام 2011 بسبب غياب مظاهر الدولة وإنفاذ القانون.

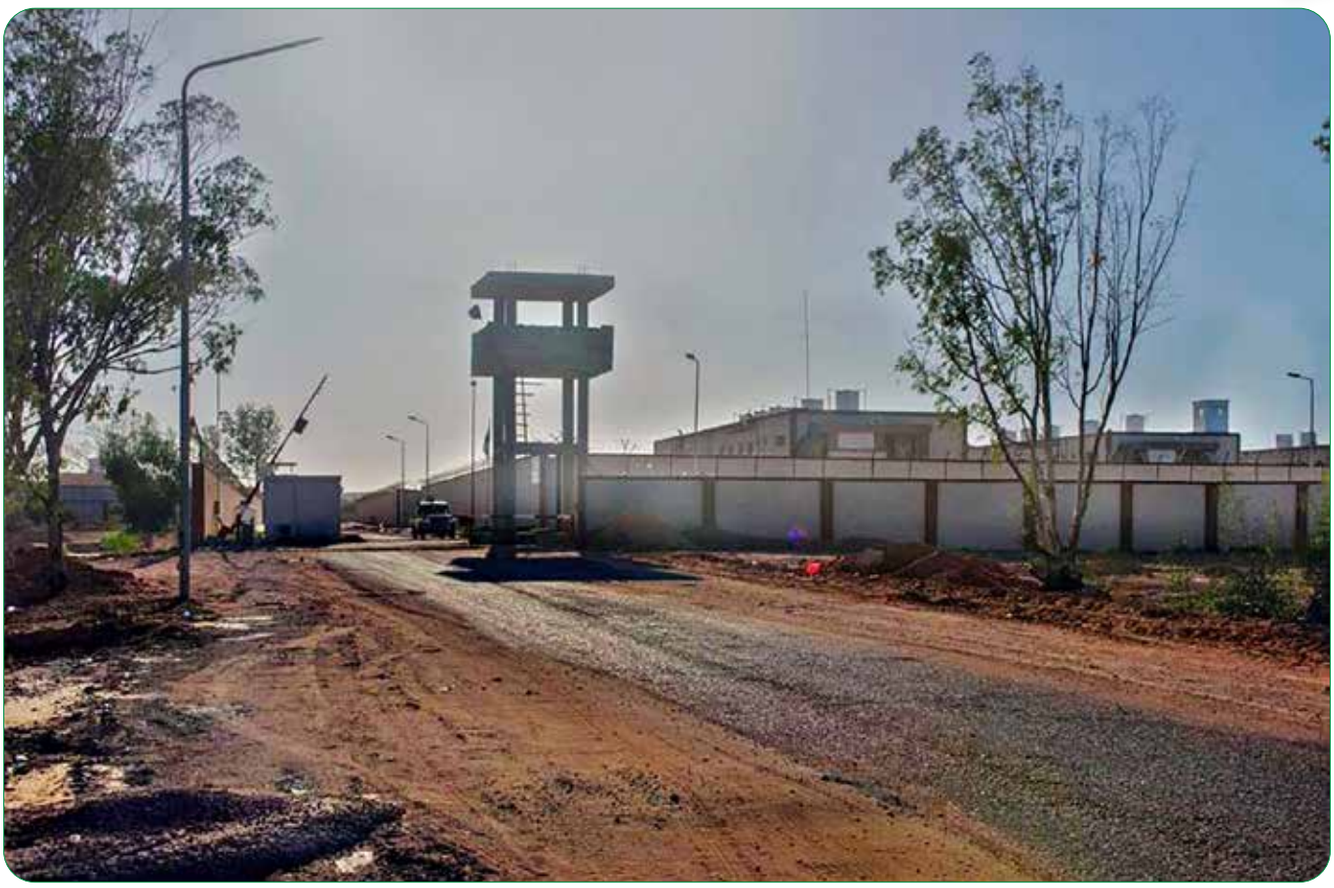

أعقبتا إسقاط نظام العقيد الليبي، الأخذ في الاعتبار أنها سنوات غير خاضعة للتقييم باعتبار البلاد تعيش تحولات على مستويات مختلفة، لكن ما حصل بعد ذلك كان أخطر مما توقعه موزعو الأحلام الكثيرة، حيث عاش الليبيون سنوات من الحرب لم تنته رحاها إلا منتصف العام الماضي ضمن قناعة محلية وخيارات دولية بأن لغة السلاح لم تعط أي نتيجة سوى مزيد من دماء الأبرياء.

منذ العام 2014، دخلت ليبيا المرحلة الأصعب في تاريخها الحديث، حيث زادت الفوضى وارتفعت حدة النزاع، وبدأت مظاهر الانقسام تبرز بشكل واضح على المستوى السياسي بالأساس، فكانت الفرصة سانحة للمليشيات المسلحة بالتحرك بكل حرية في مدن البلاد، خاصة غرب البلاد، أين كسبت بعض الأطراف نفوذا خاصا وتحالفات محلية وإقليمية كانت في فترات لاحقة مؤثرة في الأوضاع على الأرض.

في كل ذلك كان الاعتقال التعسفي شعارا واضحا، حتى لدى السلطات التي تعتبر رسمية. وإذا كانت الظاهرة منتشرة في مدن كثيرة شرقا وغربا، إلا أن تقارير دولية ركزت على مناطق غرب البلاد على أنها مراكز تجميع خاصة للقادمين من وسط إفريقيا الباحثين عن أمل للمغادرة نحو أوروبا لكنهم يجدون أنفسهم أسرى

> رغم التحولات التي عاشتها البلاد سواء بإجراء انتخابات كانت بلا نجاعة سواء عبر الاتفاقات الدولية، لكن بقيت مظاهر الاعتقال التعسفي والاحتجاز سائدة دون أن يكون لمرتكبيها أي رادع في ظل ضعف المؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية، الأمر الذي جعل المنظمات الإنسانية الدولية تطلق نداءات استغاثة لإيقاف هذه الجرائم المدانة في كل الأعراف والقوانين.

لدى مجموعات خارجة عن القانون.

وفي تقرير نشرته «هيومن رايتس ووتش»، في 2015، تمت الإشارة إلى أن آلاف الأشخاص احتُجزوا دون تهمة في ليبيا خلال سنة كاملة في أربعة سجون في طرابلس، بما يعتبر جريمة ضد الإنسانية. واستند التقرير الذي تكون من 42 صفحة، إلى مقابلات فردية أجرتها المنظمة مع 120 محتجزا، قدمت فيها شهادات عن تجاوزات كبيرة بحق المعتقلين. وأكد التقرير أن السلطات القضائية لم توفّر أساسًا قانونيًا لهذه الاعتقالات التعسفية طويلة الأمد ولم تتخذ إجراءات لإنهاء هذه الممارسة.

وطالبت «هيومن رايتس ووتش» في تلك الفترة من المدعي العام الليبي في طرابلس أن يأمر بالإفراج الفوري عن جميع المحتجزين لأكثر من عام دون تهمة أو الذين لم توافق المحكمة على احتجازهم وإلى وضع حد للتعذيب المنتشر وغيره من ضروب سوء المعاملة في السجون الخاضعة لسيطرتها. كما دعت مجلس الأمن الدولي تصعيد الضغط من أجل الامتثال لقراراته بشأن ليبيا، وعلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق إضافي في

> خلال العشرية الأخيرة عرفت ليبيا ظروفا أمنية صعبة. عملية إسقاط النظام في 2011 كانت بطريقة غير محسوبة وضمن خيارات دولية وإقليمية تهدف إلى الوصول بالبلاد إلى ما هي عليه اليوم، وهذا نتيجته الطبيعية هي الانفلات وانتشار السلاح والمليشيات وسيطرة اللاقانون والتي كان الاعتقال السياسي والاحتجاز خارج الأطر الشرعية أهم صوره.

** منذ العام 2014، دخلت ليبيا المرحلة الأصعب في تاريخها الحديث، حيث زادت الفوضى وارتفعت حدة النزاع، وبدأت مظاهر الانقسام تبرز بشكل واضح على المستوى السياسي بالأساس، فكانت الفرصة سانحة للمليشيات المسلحة بالتحرك بكل حرية في مدن البلاد، خاصة غرب البلاد، أين كسبت بعض الأطـراف نفوذا خاصا وتحالفات محلية وإقليمية كانت في فترات لاحقة مؤثرة في الأوضاع على الأرض.

** يرجع مراقبون مظاهر الاعتقال التعسفي في ليبيا خلال السنوات الماضية إلى عدم وجود سلطة حكومية مركزية وغياب نظام عدالة في أجزاء كثيرة من البلاد، الأمر الذي عقد إجراءات التقاضي أو الخضوع لقوانين نافذة، وهـذا سيكون من الملفات العالقة على طاولة السلطة التنفيذية الجديدة المطالبة بالعمل هذا الملف بأسرع وقت ممكن باعتباره ملفا إنسانيا لا ينتظر التأخير.

الانتهاكات الجارية في نطاق اختصاصها.

خلال السنوات اللاحقة بقيت الظاهرة منتشرة، بل تتكرر حالات القتل داخل المعتقلات بما جعل منظمات دولية مثل «هيومن ريتس» أو «أطباء بلا حدود»، تنبه إلى أن مثل هذه الحالات تعتبر جرائم ضد الإنسانية، محملة المجتمع تبعات ما يحصل، خاصة أن بعض السجون تفتقد إلى أبسط الظروف وتنتشر فيها الأمراض، وبعض المراكز اندلعت فيها النيران ما أدى إلى مقتل مسجونين داخلها. ودعت تلك المنظمات إلى إنهاء الاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين في ليبيا وإنشاء آليات حماية بما في ذلك الملاجئ للفئات الأكثر ضعفاً حيث يمكن ضمان الأمن والمساعدة لهم على وجه السرعة، بالإضافة إلى العمل على التسريع بإطلاق سراحهم.

ويرجع مراقبون مظاهر الاعتقال التعسفي في ليبيا خلال السنوات الماضية إلى عدم وجود سلطة حكومية مركزية وغياب نظام عدالة في أجزاء كثيرة من البلاد، بما في ذلك شبه توقف الإجراءات القانونية، الأمر الذي عقد إجراءات التقاضي أو الخضوع لقوانين نافذة، وهذا سيكون من الملفات العالقة على طاولة السلطة التنفيذية الجديدة المطالبة بالعمل هذا الملف بأسرع وقت ممكن باعتباره ملفا إنسانيا لا ينتظر التأخير.

الاعتقالات التعسفية في ليبيا والارتباط الوثيق بتغوّل المليشيات

نجاة فقيري

أفادت تقارير حديثة حول انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا أن الأخيرة فشلت فشلا ذريعا في كبح جماح الإعتقالات التعسفية والتعذيب وغيرها من الممارسات، منذ 2011. ودعت الأمم المتحدة ليبيا إلى معالجة هذه القضايا العالقة التي تعد انتهاكا صارخا لكل المواثيق والمعاهدات الدولية.

واعتبرت هيومن رايتس الاعتقالات التعسفية التي طالت العديدين بدءا بالمسؤولين مرورا بالمواطنين ووصولا إلى اللاجئين في ليبيا «جريمة ضد الإنسانية». فبعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، بدأت البلاد تغرق في الفوضى التي لم تستثن أي نوع من التجاوزات والانتهاكات خاصة في العاصمة طرابلس التي دجّجت بالمليشيات والسلاح حيث أفادت منظمة العفو الدولية في تقرير لها مطلع العام الحالي أنه منذ سقوط القذافي، دمجت الحكومات المتعاقبة العديد من المليشيات تحت وزارات الدفاع أو الداخلية، أو ككيانات منفصلة مسؤولة أمام الرئاسة، وأدرجتهم في كشوف الرواتب الرسمية ما منحهم «الضوء الأخضر» لانتهاك حقوق الإنسان علنا».

لقد ارتبط تغول المليشيات في طرابلس ارتباطا وثيقا بالاعتداءات والاعتقال التعسفي خاصة بعد الصلاحيات التي قدمتها حكومة الوفاق للكثيرين منهم فعلى سبيل المثال وحسب تقرير منظمة العفو الدولية فقد يناير ، عين المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، في يناير، زعيم ميليشيا قوة الأمن المركزي أبو سليم، عبد الغني الكيكلي، والمعروف أيضا باسم غنيوة، رئيساً لكيان جديد يسمى «جهاز دعم الاستقرار»، المسؤولة مباشرة أمام الرئاسة.

وبرز غنيوة كواحد من أقوى قادة المليشيات في طرابلس منذ 2011، في أحد أحيائها الأشد اكتظاظًا بالسكان، وهو حي أبو سليم. وفي دوره الجديد، سيكون لغنيوه وجهازه سلطات واسعة وغامضة، بما في ذلك مسؤوليات إنفاذ القانون، مثل اعتقال الأفراد في قضايا «الأمن القومي». ومع ذلك، فقد وثقت منظمة العفو الدولية جرائم حرب وغيرها

> أفادت تقارير حديثة حول انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا أن الأخيرة فشلت فشلا ذريعا في كبح جماح الاعتقالات التعسفية والتعذيب وغيرها من الممارسات، منذ 2011.

من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات تحت قيادته على مدى السنوات العشر الماضية.

ففي عامي 2013 و2014، وجد باحثو منظمة العفو الدولية أن المعتقلين الذين تحتجزهم قوات الأمن التابعة لإمرة غنيوة، كانوا قد تعرضوا للاختطاف، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، مما أدى في بعض الحالات إلى الوفاة أثناء الاحتجاز. كما كان لدى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا نتائج مماثلة، بما في ذلك في ما يتعلّق بحالات وفاة في الحجز بسبب التعذيب.

وكانت حكومة الوفاق الوطني قد وفرت بالفعل الشرعية والرواتب لميليشيا غنيوة منذ عام 2016؛ وذلك من خلال دمجها في وزارة الداخلية الخاصة بها، مما يسهل أكثر عمليات القتل غير المشروع، وعمليات الاختطاف، والتعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي ضد المحتجزات، حسب التقرير المفصل الذي نشرته منظمة العفو الدولية في فبراير الماضي.

وحسب ذات التقرير فقد تم تعيين هيثم التاجوري، الذي ترأس ميليشيا كتيبة ثوار طرابلس، المتورطة في عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، نائبا لغنيوة في يناير 2021.

ويفيد التقرير أيضا أنه تم دمج قوة الردع الخاصة (الردع) في طرابلس، بقيادة عبد الرؤوف كاره، في وزارة الداخلية في 2018، ثم نقلتها حكومة الوفاق الوطني لتكون تابعة للمجلس الرئاسي في سبتمبر 2020. وقامت منظمة العفو الدولية وهيئات أخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة، بتوثيق تورط قوات الردع في عمليات الاختطاف، والاختفاء القسري، والتعذيب، والقتل غير المشروع، والعمل القسري، والاعتداء على الحق في حرية التعبير، واستهداف النساء.

وفي سبتمبر 2020، قامت حكومة الوفاق الوطني أيضاً بترقية عماد الطرابلسي،

> بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، بدأت البلاد تغرق في الفوضى التي لم تستثن أي نوع من التجاوزات والانتهاكات خاصة في العاصمة طرابلس التي دجّجت بالمليشيات والسلاح.

الذي قاد ميليشيا «الأمن العام»، إلى نائب رئيس المخابرات؛ على الرغم من تورط الميليشيا في جرائم ضد المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري.

وحسب المنظمة فقد تقاعست الحكومات المتعاقبة عن مقاضاة الميليشيات وكبح جماحها لما ارتكبته من اعتقالات تعسفية واسعة النطاق، وعمليات قتل غير مشروع، وتعذيب في الحجز؛ مما أدى أحياناً إلى وفاة المحتجزين، والاختفاء القسري للكثيرين منهم.

وغداة إعلان وقف إطلاق النار الدائم في ليبيا من قبل البرلمان وحكومة الوفاق، استغلت الميليشيات الإخوانية التي تسيطر على العاصمة طرابلس الوضع لشن حملات اعتقالات تعسفية واسعة النطاق في صفوف مؤيدي الجيش الوطني في طرابلس، ووفق ما أكده شهود عيان، وما وثقته العديد من الفيديوهات التي تم تداولها فإن ميليشيات صلاح بادي شنت هجوما على المناطق المؤيدة للجيش الليبي، خاصة على منطقتي الأصابعة والرجبان ، وقامت بإلقاء القبض على عدد من مؤيدي الجيش الليبي والرافضين لحكم الميليشيات.

كما استنكرت بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا «الاعتقال التعسفي» في طرابلس للأفراد القادمين من شرق البلاد كمحاولة «لتخريب» الجهود المبذولة لجمع المواطنين بعد وقف إطلاق النار. حيث أفادت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) أنه «تم اعتقال تعسفي لعدد

> في عامي 2013 و2014، وجد باحثو منظمة العفو الدولية أن المعتقلين الذين تحتجزهم قوات الأمن التابعة لإمرة غنيوة، كانوا قد تعرضوا للاختطاف، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، مما أدى في بعض الحالات إلى الوفاة أثناء الاحتجاز.

منظمة العفو الدولية AMNESTY INTERNATIONAL

من الأفراد القادمين من الشرق من قبل الجماعات المسلحة». مؤكدة على حق الليبيين في حرية التنقل ودعت إلى الإفراج الفوري عن المعتقلين.

وطالت الإعتقالات التي تشنها المليشيات التابعة لحكومة الوفاق المتظاهرين الذين حاولوا الوصول لـ «ميدان الشهداء» بالعاصمة طرابلس احتجاجا على ما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية وتفشي الفساد وسطوة المليشيات آواخر العام الماضي كما أطلقت المليشيات المسلحة النار النار على المتظاهرين. وأفادت منظمة العفو الدولية، أنه تم اختطاف عدد من المحتجين كما أصيب آخرون بعد إطلاق مسلحين ذخيرة حية.

على مدى 10 سنوات تتالت التقارير الدولية وكشفت بتفاصيل دقيقة ما تسببت فيه المليشيات من فضائع بدءا بالإعتقالات التعسفية والاتجار بالبشر وصولا الى النهب والسطو والخطف وحتى التناحر فيما بينها بل واستهدفت انتهاكاتها سفارات أجنبية ومقرات أممية.

لقد ارتبطت انتهاكات حقوق الإنسان بالعاصمة طرابلس خاصة منها الإعتقال التعسفي، ارتباطا وثيقا بتواجد المليشيات التي روعت الأهالي وهددتهم في أمنهم واستقرارهم وحتى حياتهم، فحتى المناشدات الدولية والأممية لم تجدي نفعا في وضع حد لهذا النزيف الإنساني الذي «رسخ للإفلات من العقاب بشكل بالغ على مدى السنوات العشر الماضية. وأتاح قانون صدر في عام 2012 حصانة شاملة لأفراد الميليشيات عن الانتهاكات التي ارتكبت بهدف «حماية ثورة 17 فبراير»، ولا يزال النظام القضائي في ليبيا مختلاً وغير فعال، حيث يخاطر القضاة والمدعون العامون بالتعرض للاغتيال والاختطاف بسبب قيامهم بوظائفهم.»

فرغم المرحلة الانتقالية التي تعيشها ليبيا والتي تحقق فيها الحكومة الجديدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة أشواطا هامة نحو الدفع بالحل السياسي وإحلال الأمن بالبلاد من أجل المضي قدما نحو انتخابات ديسمبر 2021 إلا أن المليشيات وما ارتبطت بها من فضائع تعتبر العقبة الأصعب والأخطر أمام الاستقرار الليبي خاصة مع استمرار تواجدهم في ساحة الأزمة الليبية الباحثة عن الحل.

رغم المرحلة الانتقالية التي تعيشها ليبيا والتي تحقق فيها الحكومة الجديدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة أشواطا هامة نحو الدفع بالحل السياسي وإحلال الأمن بالبلاد من أجل المضي قدما نحو انتخابات ديسمبر 2021 إلا أن المليشيات وما ارتبطت بها من فضائع تعتبر العقبة الأصعب والأخطر أمام الاستقرار الليبي.

الاعتقال التعسفي في ليبيا..

موقف دولي منسجم دون فاعليّة

رامي التلغ

تحتجز المجموعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك المجموعات التابعة للدولة، آلاف الرجال والنساء والأطفال بشكل تعسفي ومطول ودون مسوغ قانوني، حيث يعرضونهم للتعذيب وغيره من ضروب الانتهاكات و التجاوزات ضد حقوق الإنسان وقلما تُتاح للضحايا سبل الإنصاف القضائية أو التعويضات وقد لا يتوفر لهم ذلك، فيما يفلت أفراد المجموعات المسلحة تماماً من العقاب.

وأعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في وقت سابق عن قلقها العميق إزاء تزايد حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي والخطف والاختطاف والاختفاء في ليبيا والتي تطال مسؤولين وناشطين وصحفيين. وقالت البعثة في بيان، أول شهر ماي من سنة 2019،إن هذه الحالات تنذر بتدهور سيادة القانون في ليبيا، مشددة على أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينص على أن لكل شخص الحق في الحرية والأمن الشخصي، ولا يجوز إخضاع أي شخص للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي.

وذكّرت البعثة الأممية جميع أطراف الصراع بأهمية الالتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون، داعية جميع السلطات أن تعمل في ظل سيادة القانون وأن تتأكد من أن عمليات الاعتقال والاحتجاز تخضع كلياً للإجراءات القانونية الأصيلة وقواعد الإنصاف الأساسية.

وأشارت إلى أنه ومنذ اندلاع الاشتباكات في تخوم طرابلس، تم تسجيل زيادة حادة في عمليات الاختطاف والاختفاء والاعتقالات التعسفية، حيث وقع أكثر من 7 مسؤولين وموظفين ضحية للاعتقال التعسفي أو الاختطاف في شرق ليبيا وغربها، ولا يزال مصير جميع هؤلاء الضحايا مجهولاً، وقد يكون آخرون قد اختفوا في ظروف مماثلة.

ولفتت إلى أن الصحفيين في ليبيا يواجهون مزيدا من التهديدات والتخويف والعنف، فيما يتصل غالباً بإرسال تقارير عن الاشتباكات المسلحة أو الدعوة إلى السلام.

ودعت البعثة في بيانها جميع الأطراف إلى الإفراج الفوري عن أي شخص يتم اعتقاله أو احتجازه بشكل تعسفي، وتجنب القيام بأعمال الخطف والاختطاف والاختفاء القسري، حيث يعتبر احتجاز الرهائن أثناء النزاع انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي وقد يرقى إلى جريمة حرب.

ربما لم يأت التقرير الأممي بجديد بخصوص انتشار ظاهرة الاحتجاز، ولم يقدم الأرقام الوافية بل اعتبره بعض المراقبين والنشطاء الحقوقيين الليبيين محتشما بالقياس إلى حجم الاعتداءات المتفشية في مجال الاحتجاز. من جانبها، دعت منظمة «أطباء بلا حدود» إلى وقف ما اعتبرته «اعتقالاً تعسفيًا يتم بحق المهاجرين في ليبيا».

وقالت المنظمة:«لقد اعتبرنا دائمًا أن من غير الطبيعي والخطأ اعتبار خفض تدفقات الهجرة نجاحًا إذا لم تصاحبها سياسات جادة لتحسين الظروف في مراكز الاحتجاز بشكل عام في ليبيا».

وقال الناطق باسم المنظمة ماركو بيرتوتو، خلال مؤتمر في روما سنة 2019، إن مراكز احتجاز المهاجرين في ليبيا «تشكل في بعض الحالات حافزًا لرحلات الأمل نحو أوروبا».

> ينتشر في ليبيا الاعتقال التعسفي بدون إجراءات قضائية ودون الاستناد إلى دلائل قانونية، ويُحرم الموقوفون من تمثيل قانوني، ويتعرّضون لخطر سوء المعاملة بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي.

وأضاف أنه بالنسبة لأطباء بلا حدود «مراكز الاحتجاز التي تخضع رسميًا لإدارة السلطات الليبية، هي في الواقع أدوات غير فعالة لتكون شكلاً من أشكال الردع، إزاء أعداد المهاجرين الوافدين من ليبيا».

في ذات الصدد،قدّمت المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، تقريرها التاسع عشر حول الأوضاع في ليبيا السنة الماضية، ودعت مجلس الأمن والمجتمع الدولي للوقوف إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية وتفويضها لإنهاء الإفلات من العقاب حيال أخطر الجرائم في العالم.

وبحسب المحكمة، ينتشر في ليبيا الاعتقال التعسفي بدون إجراءات قضائية ودون الاستناد إلى دلائل قانونية، ويُحرم الموقوفون من تمثيل قانوني، ويتعرّضون لخطر سوء المعاملة بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي. ويموت معتقلون بسبب التعذيب أو بسبب عدم وجود الرعاية الصحية الكافية وفي الوقت المناسب لإسعافهم. وتحدث هذه الجرائم في الكثير من السجون في جميع أنحاء ليبيا، مثل سجن الكويفية وجرنادا في شرق ليبيا، وسجن معيتيقة في طرابلس الذي تديره ما تسمى بقوة الردع الخاصة التابعة لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني.

وأضافت بنسودا: «بحسب مكتبي فهذه الجرائم منتشرة. ويتحدث معتقلون سابقون عن أساليب تعذيب وحشية، وتعرّض رجال ونساء وأطفال للاغتصاب والعنف الجنسي».

ودعت إلى إجراء إصلاحات جادة وعاجلة في الكثير من سجون ليبيا ومراكز التوقيف لمنع جرائم مستقبلية، مؤكدة أن المساءلة والمحاسبة على جرائم مزعومة وانتهاكات سابقة هي مهمة بنفس القدر.

من ناحيتها،ناقشت مجموعة عمل القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمعنية بليبيا ملف

> بعد مضي عقد من الإطاحة بمعمر القذافي، لم تتحقق العدالة لضحايا جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل غير المشروع، والاختفاء القسري، والتعذيب، والتهجير القسري، والاختطاف، التي ترتكبها الميليشيات والجماعات المسلحة.

الاعتقال التعسفي في البلاد.

وأوضح سفير هولندا لدى ليبيا، لارس تومرز، في تغريدة له أن المجموعة أبدت التزامها بمتابعة الأمر خلال الفترة القادمة مع القيادة الجديدة في ليبيا.

من جانب آخر،قالت منظمة العفو الدولية في فبراير الماضي، بعد مضي عقد من الإطاحة بمعمر القذافي، لم تتحقق العدالة لضحايا جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل غير المشروع، والاختفاء القسري، والتعذيب، والتهجير القسري، والاختطاف، التي ترتكبها الميليشيات والجماعات المسلحة.

لقد قامت السلطات الليبية بترقية وإضفاء الشرعية على قادة الميليشيات المسؤولة عن الأعمال المروعة، بدلاً من ضمان إجراء المساءلة، وتقديم التعويض عن الانتهاكات التي ارتكبت منذ سقوط القذافي، وفي ظل حكمه.

وقالت ديانا الطحاوي، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: «على مدى عقد من الزمن، تم التضحية بالمساءلة وتحقيق العدالة في ليبيا باسم السلام والاستقرار، ولم يتحقق أي منهما. وبدلاً من ذلك، تمتع المسؤولون عن الانتهاكات بالإفلات من العقاب؛ بل وتم دمجهم في مؤسسات الدولة، ومعاملتهم باحترام».

من ذلك،يرى مراقبون بأنه بالرغم المواقف الدولية الشّاجبة للإنفلات الأمن بالبلاد الذي أفرز حالة اللاعدالة بالتالي غياب إنفاذ القانون إلا أنه منذ 2011 عندما أصبحت البلاد تحت سيطرة متطرفين و متورطين في شبكات الإرهاب الدولي كانت حملات التهليل بالثورة الآتية بالديمقراطية والحريات طاغية على الرأي العام الدولي.

على كل الأحوال فإن المؤشرات نحو تعديل المواقف الدولية تجاه الملف الليبي أمست واضحة خاصة من خلال الدفع نحو الاستقرار السياسي و إرساء المؤسسات الشرعية تقطع مع منطق الفوضى المعممة.

> المؤشرات نحو تعديل المواقف الدولية تجاه الملف الليبي أمست واضحة خاصة من خلال الدفع نحو الإستقرار السياسي وإرساء المؤسسات الشرعية تقطع مع منطق الفوضى المعممة.

قلقٌ دولي ومحلي من قضايا الاحتجاز القسري

محمد بالطيب

في إحاطته أمام مجلس الأمن الدّولي بتاريخ الـ23 من شهر مارس الماضي، قال المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثتها للدعم في ليبيا، يان كوبيش إن "الاحتجاز التعسفي لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ». وتابع المبعوث الأممي في في إحاطته، أن «هناك أكثر من 8850 شخصاً تم احتجازهم تعسفياً في 28 سجناً رسمياً في ليبيا لدى الشرطة القضائية، حيث يقدر أن حوالي 60 إلى 70 في المائة منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة».

وأكّد كوبيش أنّه «وبالإضافة إلى ذلك، هناك نحو 10000 شخص في مراكز احتجاز خاضعة لسلطة الميليشيات والجماعات المسلحة».

وبحسب المبعوث الأممي فإنّ «التقديرات إلى أن من بين المحتجزين هناك نحو 480 امرأة، منهم 184 من غير الليبيين، بالإضافة إلى 63 حدثاً وطفلاً». مؤكّدا أنّ «البعثة لا تزال تتلقى تقارير موثوقة عن الاحتجاز التعسفي وغير القانوني والتعذيب والاختفاء القسري والقتل خارج القانون والحرمان من زيارات الأسر والمحامين والحرمان من إمكانية اللجوء إلى القضاء».

وتبدو مشكلة الاحتجاز القسري والاعتقال خارج القانون والخطف، من أبرز المشاكل الحقوقية والأمنية الماثلة في ليبيا منذ أكثر من عشر سنوات، داخل مناخ الفوضى والانفلات الأمني وضعف الحكومة وسيطرة الميلشيات والجماعات المسلحة وتفكّك أجهزة الدّولة.

وفي هذا السياق، يؤكد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بليبيا، عبد المنعم الحر، بأن "ليبيا منذ 2011م طيفا متعددا من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالحرمان من الحرية كالاعتقال والتفتيش والاحتجاز التعسفي ولا زالت المشكلة قائمة حتى هذه اللحظة".

ويشير الحُر في حوار له مع «بوابة إفريقيا الإخبارية» إلى أسباب ذلك تتعدد، فمنها ما هو بدافع سياسي أو جهوي أو قبلي نتيجة للنزاعات والصراعات بين مختلف الأطراف حيث يلجأ البعض إلى اعتقال الخصوم أو حتى من يتواصل معهم أو يتعاطف معهم.

تبدو مشكلة الاحتجاز القسري والاعتقال خارج القانون والخطف، من أبرز المشاكل الحقوقية والأمنية الماثلة في ليبيا منذ أكثر من عشر سنوات، داخل مناخ الفوضى والانفلات الأمني وضعف الحكومة وسيطرة الميلشيات والجماعات المسلحة وتفكّك أجهزة الدّولة.

بالإضافة إلى الحالات الأخرى من خطف على الهوية والخطف بدافع الحصول على فدية مالية وما إلى ذلك".

محذرًا من أن «تراكمات هذا الملف الشائك تعود بالضرر على أي مصالحة وطنية وسلم اجتماعي مستدام بين الحواضن الرئيسية للأطراف المتنازعة ولا شك في أنها تسهم في تعميق الجرح ومضاعفة أضرار الحروب والصراعات السياسية، والاقتصادية، والجهوية، والقبلية».

وتتابع المنظمات الدّولية والمحليّة هذا الملف الحقوقي والأمني في ليبيا بشكل متواصل، لما يمثله من تهديد فعلي للحياة في ليبيا، ولأي مشروع إصلاح سياسي و أمني وقضائي فعلي في البلاد. خاصة مع الحكومة الجديدة التي توافق حولها الليبيون في العاصمة السويسرية جينيف، بعد ماراطون مشاورات طويل، برئاسة عبد الحميد دبيبة.

وتشير معظم هذه التقارير، بقلق كبير إلى هذه الظاهرة. ففي نهاية شهر مارس الماضي أصدرت وزارة الخارجية الأميركية، تقريرها السنوي عن ممارسات حقوق الإنسان في العالم لعام 2020، تضمن حوالي 200 دولة وإقليم، من بينها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من ضمنها ليبيا.

وأكّد التقرير، أن السلطات المدنية كان لها «سيطرة اسمية» فقط على الشرطة والأجهزة الأمنية، وكان عمل الشرطة المتعلق بالأمن يقع بشكل عام على عاتق الجماعات المسلحة غير الرسمية، وارتكب عناصر من قوات الأمن انتهاكات عديدة».

وأشار التقرير، بحسب ما نقلت قناة «الحُرّة» الأمريكية الناطقة بالعربية، إلى «انتهاكات وردت مثل القتل التعسفي وغير المشروع من قبل مختلف الجماعات المسلحة، والاختفاء القسري، والتعذيب الذي تمارسه الجماعات المسلحة من جميع الجهات، والانتهاكات الجسيمة في النزاعات الداخلية بما في ذلك قتل المدنيين وتجنيد الأطفال أو استخدامهم في النزاعات والعنف ضد الصحفيين وتجريم التعبير السياسي والإعادة القسرية للاجئين وطالبي اللجوء».

وأعزت الوزارة، بحسب ذات المصدر، ذلك إلى «الانقسامات بين الأجهزة الحكومية والسياسية والأمنية في الغرب والشرق، والفراغ الأمني في الجنوب، ووجود الجماعات الإجرامية في جميع أنحاء البلاد، وضعف الحكومة».

وهذه الملفات، وعلى رأسها قضايا الإعتقال التعسفي، والاحتجاز خارج

تتابع المنظمات الدّولية والمحليّة هذا الملف الحقوقي والأمني في ليبيا بشكل متواصل، لما يمثله من تهديد فعلي للحياة في ليبيا، ولأي مشروع إصلاح سياسي و أمني وقضائي فعلي في البلاد. خاصة مع الحكومة الجديدة التي توافق حولها الليبيون في العاصمة السويسرية جينيف، بعد ماراطون مشاورات طويل، برئاسة عبد الحميد دبيبة.

القانون، تعتبر أحد أهم الملفات التي ستواجه الحكومة الجديدة. كما أنها تمثّل أحد أهم المؤشرات على تطوّر الوصع في البلاد سلبًا أو إيجابا.

ويؤكد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بليبيا، عبد المنعم الحر، في هذا السياق أنّه "يجب أن تكون المساءلة عنصراً رئيسياً للحد من الاعتقالات التعسفية في ليبيا».

مضيفًا في حواره مع «بوابة إفريقيا الإخبارية» أنّه «يجب على وزارة الداخلية إزاحة ومحاسبة أولئك المشتبه بهم قيامهم بانتهاكات لحقوق الإنسان، كما يجب على المجتمع الدولي ضمان أن يكون لدى البعثة الموارد الكافية والدعم الإداري والوقت لاستكمال رصدها وتوثيقها لعمليات الاعتقال التعسفي والتي غالبا ما تحصل تحت غطاء السلطات الرسمية، ويقع على الدولة الليبية التزام باعتبارها منضمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

وبين هذه الدعوات الدّولية والمحليّة، من المنظمات الحقوقية والمدنيّة، مازال آلاف المعتقلين خارج إطار القانون، يعانون داخل سجون خارج سيطرة الدّولة، ويلات التعذيب والانتهاكات وغياب أبسط الحقوق. وفي نظر مراقبين، تنتظر حكومة الدبيبة عمل كبير على هذا الصعيد، من أجل توفير كافة الظروف السياسية والاجتماعية وحتى الأمنية من أجل العبور بهذه المرحلة الانتقالية التوافقية نحو انتخابات حرّة نزيهة، بدون أي شوائب نهاية العام الحالي.

** وسط الدعوات الدّولية والمحليّة، من المنظمات الحقوقية والمدنيّة، مازال آلاف المعتقلين خارج إطار القانون، يعانون داخل سجون خارج سيطرة الدّولة، ويلات التعذيب والانتهاكات وغياب أبسط الحقوق.

الحر: منذ 2011..ليبيا تشهد طيفا متعددا من انتهاكات حقوق الإنسان

حوار/ همسة يونس

أعرب الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بليبيا، والمختص في شؤون الأمن الإفريقي وتسوية النزاعات، عبد المنعم الحر، عن أسفه لتردي أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا. وقال الحر في حوار أجرته معه مجلة المرصد، إن ليبيا تشهد منذ عام 2011 مظاهر مختلفة من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالحرمان من الحرية، كالاعتقال والتفتيش والاحتجاز التعسفي.

إلى نص الحوار:

كيف ترون ملف الاعتقال التعسفي في ليبيا منذ 1102؟

تشهد ليبيا منذ 2011 طيفا متعددا من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالحرمان من الحرية كالاعتقال والتفتيش والاحتجاز التعسفي ولا زالت المشكلة قائمة حتى هذه اللحظة. وتتعدد الأسباب فمنها ما هو بدافع سياسي أو جهوي أو قبَلي نتيجة للنزاعات والصراعات بين مختلف الأطراف حيث يلجأ البعض إلى اعتقال الخصوم أو حتى من يتواصل معهم أو يتعاطف معهم. بالإضافة إلى الحالات الأخرى من خطف على الهوية والخطف بدافع الحصول على فدية مالية وما إلى ذلك.

**ما الآثار المترتبة على المشهد الليبي جراء عمليات الاعتقال التعسفي؟

لا يمكن حصر أو تقييم مدى فداحة الأضرار والآثار السلبية الناجمة عن تلك الانتهاكات فمنها ما يتعلق بالجوانب النفسية للضحايا وأسرهم وعوائلهم وقد تصل إلى حد الأذى الجسدي من ضرب وتعذيب وحرمان من الراحة والتغذية الصحية والعلاج المناسب لمن هم بحاجة إليه. إضافة إلى ما يلحق بذوي الضحايا من فقدان العائل وضياع أعماله وانتشار حالة انعدام الأمان المجتمعي للمواطن على أرضه وتحت سمائه.

**ما أهم التداعيات الناتجة عن الاعتقال التعسفي؟

لا شك في أن تراكمات هذا الملف الشائك تعود بالضرر على أي مصالحة وطنية وسلم اجتماعي مستدام

** ليبيا تشهد منذ 2011 م طيفا متعددا من انتهاكات حقوق الإنسان.

** لا يمكن حصر أو تقييم مدى فداحة الأضرار الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

بين الحواضن الرئيسية للأطراف المتنازعة ولا شك في أنها تسهم في تعميق الجرح ومضاعفة أضرار الحروب والصراعات السياسية، والاقتصادية، والجهوية، والقبلية.

** تراكمات انتهاكات حقوق الإنسان تعود بالضرر على أي مصالحة وطنية وسلم اجتماعي.

** الهيئات الدولية المختصة لا تقوم بأي دور حقيقي قد يؤدي لمحاسبة الجناة.

ماذا بشأن المواقف الدولية تجاه قضية الاعتقال التعسفي في ليبيا؟

لا زالت مواقف الدول والهيئات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة مواقف باهتة ودون المستوى إزاء تلك الانتهاكات الجسيمة التي لا تزال مستمرة حيث يتم احتجاز الكثير من المواطنين دون محاكمة ودون أي مبرر قانوني بل إن بعضهم يحتجز مع وجود حكم ببراءته، والكثير من ضحايا الاعتقالات التعسفية لم يعد يعلم عنهم ذويهم وأهاليهم أي شئ قد يتعرفون من خلاله على مصيرهم أو حتى أماكن احتجازهم ولا يعلمون هل هم على قيد الحياة أم أن يد التصفية والتعذيب المميت قد طالتهم وحرمتهم من حقهم في الحياة. كما أن الموقف الدولي المتخاذل يصل إلى حد التسامح مع تلك الانتهاكات ولا تقوم الهيئات الدولية المختصة بأي دور حقيقي في ليبيا قد يؤدي إلى محاسبة الجناة والمسؤولين وايقاع العقوبة المناسبة بهم، مما يساعد أطراف الصراع غير المنضبطة على الاستمرار في المزيد من الانتهاكات.

أخيرا.. كيف يمكن معالجة هذا الملف؟

يجب أن تكون المساءلة عنصراً رئيسياً للحد من الاعتقالات التعسفية في ليبيا، ويجب على وزارة الداخلية إزاحة ومحاسبة أولئك المشتبه في قيامهم بانتهاكات لحقوق الإنسان، كما يجب على المجتمع الدولي ضمان أن تكون لدى البعثة الموارد الكافية والدعم الإداري والوقت لاستكمال رصدها وتوثيقها لعمليات الاعتقال التعسفي والتي غالبا ما تحصل تحت غطاء السلطات الرسمية، ويقع على الدولة الليبية الالتزام باعتبارها منضمّة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تنص مادته التاسعة على أنه «لا يجوز إخضاع أحد للاعتقال التعسفي أو حجزه أو نفيه». وكذلك تنص المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن: «لكل فرد الحق في الحرية والأمان على شخصه. لا يجوز إخضاع أحد للقبض أو الاحتجاز التعسفي. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون». ووفقا لفريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي فإن الحرمان من الحرية هو إجراء تعسفي، وخاصة عندما يكون احتجاز ليس له سند قانوني لتبرير الحرمان من الحرية كأن يبقى الشخص قيد الاحتجاز بعد انتهاء عقوبته أو بعد صدور قانون عفو يشمله، وكذلك إذا كان الاحتجاز التعسفي بسبب ممارسة الحقوق أو الحريات المكفولة في المواد 7 و13 و14 و18 و19 و10 و21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأيضا عندما يكون عدم مراعاة بعض أو كل القواعد الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة _ كأنصار النظام السابق _ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها ليبيا.

طريش: الاعتقال التعسفي يؤثر على القرارات السيادية وعمل القضاء

حوار/سوزان الغيطاني

لايزال الاعتقال التعسفي يهدد حياة المواطنين في مختلف أرجاء البلاد منذ عشر سنوات ويعد هذا التهديد أحد أشكال تكميم الأفواه واغتيال أي رأي مخالف لمن يملكون السلطة العسكرية والسياسية.

وللحديث عن ملف الاعتقال التعسفي في ليبيا التقينا الناشط الحقوقي والمحامي بالمحكمة العليا محمد طريش الذي حذر من تأثير الاعتقال التعسفي على اتخاذ القرارات السيادية لدرجة صدور قرارات لا تخدم المصلحة العامة بل تخدم مصلحة بعض التشكيلات المسلحة مستبعدا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن تنجح الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للاعتقال التعسفي بسبب قصر المدة التي ستتولى فيها مقاليد السلطة بالإضافة إلى أنها لا تملك برنامجا محددا للتصدي للاعتقال التعسفي الذي يتعرض له بعض المواطنين.

إلى نص الحوار:

** برأيك هل ستنجح حكومة الوحدة الوطنية في التقليل من عدد المعتقلين تعسفيا في ليبيا؟

لا أعتقد أن الحكومة الجديدة ستنجح في التقليل من الاعتقال التعسفي بسبب قصر المدة التي سوف تتولى فيها مقاليد السلطة بالبلاد كما أنه ليس لديها برنامج عمل محدد لمحاربة مشكلة الاعتقال التعسفي التي تواجه المواطنين.

** هل ترى أن السلطات التي تعاقبت على ليبيا كانت جادة في حل هذه المشكلة؟

السلطات التى تعاقبت على ليبيا لم تكن جادة فى حل هذه المشكلة لأننا لم نرى منها أي بادرة فعلية تجاه حل هذه المشكلة التي تتواصل في البلاد منذ سنوات.

** إلى أي مدى يمكن للخوف من الاعتقال التعسفي أن يؤثر على القرارات السيادية وعلى عمل القضاء؟

نعم من شأن الاعتقال التعسفي أن يؤثر فى القرارات السيادية إلى درجة صدور قرارات لا تخدم المصلحة العامة بل تخدم مصلحة بعض التشكيلات المسلحة أما القضاء فسيتأثر أيضا بهذا الأمر حيث سيؤدي إلى تقاعس القضاة عن إصدار الأحكام وبالتالي ضياع حقوق بعض المتخاصمين.

** هل يمكن القول أن حل أزمة التشكيلات المسلحة سيحل هذه المشكلة؟

الحل يكمن في ضرورة إيجاد برامج عملية لجمع الأسلحة وحل التشكيلات المسلحة وعدم دعمها

** برأيك ما مدى خطورة الاعتقال التعسفي في ليبيا؟

ما دام اعتقال تعسفى فهوى خطير جدا ولا يمكن معرفة ما سيحدث للمعتقل لأنه فى كثير من الأحيان يؤدى ذلك الاعتقال إلى فقد المعتقل لحياته مثل ما حدث فى مختلف المدن الليبية.

** ملف الاعتقال التعسفي مرتبط بحقوق الإنسان فكيف تنظر لواقع حقوق الإنسان في ليبيا؟

لا يوجد شئ اسمه حقوق إنسان فى ليبيا. فحقوق الإنسان موجودة على الورق فقط وخير مثال على ذلك أن ما يتعرض له المواطن من إهانة في طوابير استلام حقوقه من السيولة المالية أو البنزين حيث لا يمكنه الحصول على أبسط الحقوق بعزة نفس كما أن الناحية الأمنية لحياته وممتلكاته شبه معدومة ناهيك عن الكثير من المواقف والممارسات الأخرى.

** حقوق الإنسان في ليبيا موجودة على الورق فقط.

**يجب جمع السلاح وحل التشكيلات المسلحة.

كاريكاتير

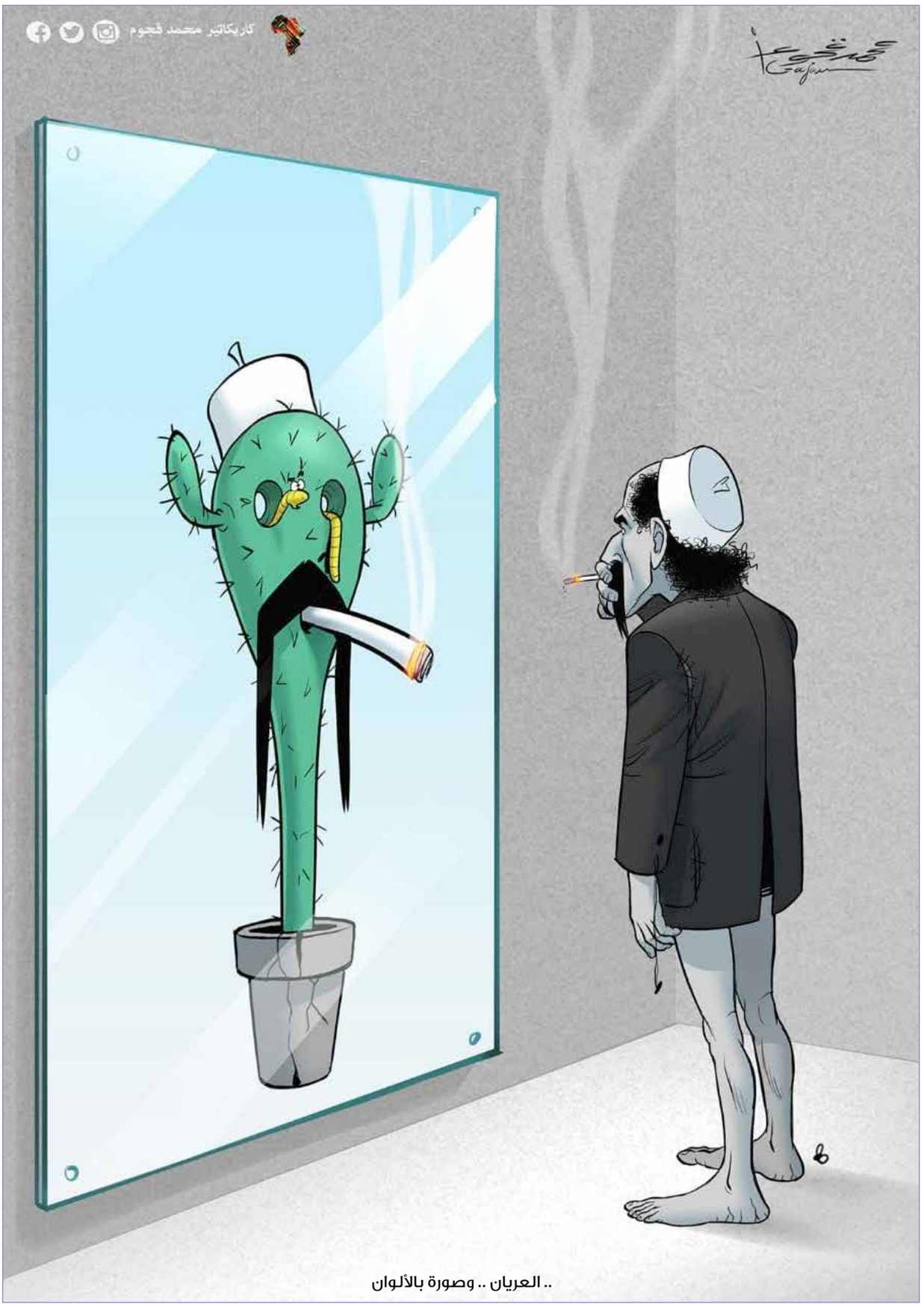

.. العريان .. وصورة بالألوان

محمد قجوم